السنة: 2020 المجلد: 05 العدد: 02 ص ص: 374 - 398
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

تقييم دور الجباية المحلية للبلدية وصندوق الضمان والتضامن للجماعات الإقليمية في التنمية المحلية المستدامة

دراسة حالة بلدية شير ولاية باتنة للفترة (2015-2018)-

Assessment of the role of the municipality local taxation and the Territorial Collectivities' Guarantee and Solidarity Fund in Local Sustainable Development

-Study of the case of Chir municipality, Batna Province, for the period (2015-2018) -

أيوب أقوجيل[1]، جامعة المدية،: مخبر التنمية المحلية المستدامة
agoudjil.ayoub@univ-medea.dz
جمال يرقي، جامعة المدية
irki.djamel@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/03/16 تاريخ القبول: 2020/05/02

ملخص:

تعتبر الموارد الجبائية من أهم مصادر تمويل أنشطة الجماعات الإقليمية (البلدية) والتنمية المحلية المستدامة، وذلك لما تحمله من أهمية كبيرة في تحقيق التنمية سواء على المستوى المحلي أو الوطني، لهذا جاءت هذه الدراسة لإبراز أهم الموارد الذاتية للجماعات الإقليمية ومدى فعاليتها في التنمية المحلية المستدامة، من خلال دراسة حالة لبلدية شير ولاية باتنة للفترة(2015-2018) بهدف تقييم دور الجباية المحلية في التنمية المحلية المستدامة معتمدين على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلنا لبعض النتائج التالية:

-الوضع المالي بالمتوسط على مدار 4 سنوات متزايد بنسبة 9.69٪ وهي نسبة جيدة تدل على تطور الموارد الجبائية لهذه البلدية.

[1] - المؤلف المراسل

-هناك موارد جبائية على مستوى البلديات غير موجودة مثل الرسم على الذبح في بلدية شير لعدم توفر مذابح فيها.

-تهتم البلديات الفقيرة بالبعد الاجتماعي أكثر من باقي الأبعاد بنسبة 82.82٪ والبعد التقني الإداري بنسبة 10.94٪ وذلك للتمكن من تسيير الأمور الإدارية للمواطن، وإهمال البعدين الاقتصادي والبيئي وذلك راجع لنقص نفقات المشاركة في التنمية الاقتصادية والنظافة العمومية.

-انخفاض عوائد الجباية المحلية يؤدي إلى ارتفاع نسبة مساهمة صندوق الضمان والتضامن للجماعات الإقليمية في تمويل مشاريع التنمية المحلية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الجباية المحلية – التنمية المحلية المستدامة– البلدية – العوائد – صندوق الضمان والتضامن.

Abstract:

Fiscal resources are considered one of the most important sources of funding the activities of territorial collectivities (municipalities) and local sustainable development because of their great importance in achieving development both domestically and nationally. This study aims at highlighting the most important self-resources for territorial collectivities and their effectiveness in local sustainable development through studying the case of Chir municipality, Batna Province, for the period (2015-2018), in order to assess the role of local taxation in sustainable development using the descriptive analytical method. Some of the results we have reached are:

- The financial situation on average over 4 years is increasing by 9.69%, which is a good percentage indicating the development of the fiscal resources of this municipality.

- Some fiscal resources don not exist in the municipality of Chir such as the tax on slaughter because there are no slaughterhouses.

- Poor municipalities care more about the social dimension than the other dimensions by 82.82%, then the administrative technical dimension by 10.94% so that they can manage the

citizens' administrative matters, and neglect the economic and environmental dimensions due to the lack of the costs of participation in economic development and public hygiene.

- Decreased returns from local taxation lead to increasing the rate of the contribution of the territorial collectivities' Guarantee and Solidarity Fund to funding local sustainable development projects.

Keywords: Local Taxation – Local sustainable Development – Municipality Returns – Guarantee and Solidarity Fund.

مقدمة:

تكتسي الجباية المحلية أهمية بالغة باعتبارها من أهم مصادر التمويل الذاتي ولأن الموارد المالية عنصر حاسم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية المحلية إذ تلعب الضرائب والرسوم دورا رئيسيا في التأثير على ميزانية الجماعات الإقليمية لهذا عملت الدولة على إحداث إصلاح شامل للجباية المحلية التي هدفت منها زيادة فعاليتها باعتبارها عاملا مهما لإحداث التنمية، وحيث أن نجاح الجماعات الإقليمية في أداء وظائفها الخاصة يقاس بمدى تحقيق أكبر معدلات تنمية محلية ممكنة من خلال ضمان السير الحسن للمرافق العامة وإشباع حاجات المواطنين يتوقف إلى حد كبير على حجم الموارد المالية المتاحة لديها، بل إن قوة هذه الجماعات تقاس بنسبة ماليتها بالإيرادات الذاتية (الداخلية) مع الإيرادات الخارجية (FCCL-PCD) وعدد سكانها وهذا ما يصنفها كبلدية فقيرة أو غنية، أي مدى إمكانية تحقيقها للتنمية المحلية وأهدافها بالاعتماد على مواردها المحلية الذاتية بأكبر قدر ممكن وكيفية توظيفها بالصورة التي تمكن من إحداث تنمية محلية مستدامة والجزائر اليوم كغيرها من دول العالم تسعى لتحقيق تنمية محلية مستدامة تجعل المجتمع المحلي منتجا ومواكبا للتطورات الحاصلة في العالم والخروج من الأزمات التي عرفها وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

وعلى هذا الأساس جاء بحثنا هذا والذي سنحاول من خلاله تقييم موضوعي لمدى مساهمة الجباية المحلية للبلدية وصندوق الضمان والتضامن للجماعات

الإقليمية في التنمية المحلية المستدامة من خلال إجراء دراسة حالة بلدية شير ولاية باتنة للفترة(2015-2018) من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

-إلى أي مدى تساهم الجباية المحلية للبلدية وصندوق الضمان والتضامن للجماعات الإقليمية في التنمية المحلية المستدامة ؟

وينبثق عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية هي:

-هل تختلف نسب عوائد الموارد الجبائية للبلدية وهل هناك موارد جبائية أساسية لها أكبر عائد دون غيرها من الموارد؟

-هل يقاس تحقيق البلدية لأبعاد التنمية المحلية المستدامة بمدى نسبة الإنفاق على مشاريع التنمية المحلية المستدامة؟

-هل يساهم صندوق الضمان والتضامن الاجتماعي في تمويل مشاريع التنمية المحلية بنسبة معتبرة؟

- فرضيات الدراسة:

-تختلف نسب عوائد الموارد الجبائية للبلية وقد تكون هناك موارد جبائية أساسية لها أكبر عائد دون غيرها من الموارد.

-يقاس تحقيق البلدية لأبعاد التنمية المحلية المستدامة بمدى نسبة الإنفاق على مشاريع التنمية المحلية المستدامة.

-يساهم صندوق الضمان والتضامن الاجتماعي في تمويل مشاريع التنمية المحلية الخاصة بالجماعات الإقليمية.

- أهمية الدراسة: يستمد البحث أهميته من خلال توفيره تقييما موضوعيا لواقع الجباية المحلية في الجزائر، والدور الهام الذي تلعبه في التنمية المحلية المستدامة، والتأكيد على أهميتها التنموية من خلال تبيان تأثيرها المباشر في تلبية حاجات المواطن بشكل دائم ومتطور من جهة ومالية الجماعات الإقليمية من جهة ثانية، وبالتالي مساهمتها في تمويل مشاريع التنمية المحلية المستدامة تحقيقا لمصطلح التنمية المحلية المستدامة الذي يربط بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية القابلة للاستمرار، وتبيان دور صندوق الضمان والتضامن

للجماعات الإقليمية باعتباره يقتطع في كل سنة نسبة 10٪ من مجموع مصادر البلدية تخزينا يمول مشاريع التنمية المحلية الممولة ذاتيا والباقي يمول نسبة من نفقات التسيير ويقومFCCL بمنح البلدية منحة استثنائية للتوازن.

- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

-تسليط الضوء على دور الجباية المحلية للبلدية في التنمية المحلية المستدامة.

-تقييم فعالية الجباية المحلية للبلدية في التنمية المحلية المستدامة.

-إبراز مكونات إيرادات الجباية المحلية للبلدية ومدى مساهمتها في التنمية المحلية المستدامة وصولا لبعض الاستنتاجات وبعض التوصيات.

أولا- مقاربة مفاهيمية للدراسة

1 - الجباية المحلية: كل الإيرادات الجبائية التي تعود للجماعات الإقليمية وفقا لمبدأ إقليمية النشاط أو التخصيص الجبائي، في إطار السياسة الجبائية الكلية والهادفة إلى التأثير على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال توازن الميزانية العامة وتركيباتها وأثرها المباشر على الإنفاق المحلي وعلى الاستثمار وعلى حماية واستقرار النمو الاقتصادي(عجلان، 2014، ص، ص167-168).

2- التنمية المحلية المستدامة: لم ينشأ مفهوم التنمية المحلية المستدامة بشكل مباشر على هذا النحو بل باعتباره جانبا من جوانب التنمية المحلية حيث تم تصوير أهمية عملية الاستدامة إذ ظهرت التنمية المحلية بدورها كاستجابة للأزمة التي شهدتها السبعينيات والتي اتسمت بزيادة في أسعار النفط المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي على المستوى العالمي(Garcia and all,2019,p2) فبعدما أصبحت التنمية المستدامة تمثل الاتجاه التنموي الجديد الذي يعبر على التوازن بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، وتمثل في نفس الوقت النموذج التنموي المستحدث الذي تدخل ضمن اهتماماته المتطلبات البيئية كبعد جديد، يدعم الاحتياجات الاقتصادية والأهداف ويعالج الاختلالات البيئية، بعد زيادة

الاهتمام بالتنمية المحلية لكونها أصبحت وسيلة وأسلوب يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة (محرز وآخرون، 2018، ص32).

3- صندوق الضمان والتضامن: أنشئ صندوق التضامن والضمان للجماعات الإقليمية ليحل محل الصندوق المشترك للجماعات المحلية الذي أنشئ بموجب المرسوم رقم 134/73 المؤرخ في 1973/08/09 المتضمن إحداث مصلحة الأموال المشتركة للجماعات الإقليمية وهذا تطبيقا للمادة27 من قانون المالية لسنة1973 بسبب عجزه في المساهمة في التنمية المحلية على مستوى المحلي وتتمثل المهمة الأساسية لهذا الصندوق في تسيير صندوق التضامن للجماعات الإقليمية، وكذلك صندوق الضمان للجماعات المحلية وهي الصناديق التي تم إنشاؤها بغرض المساهمة والنهوض بالتنمية المحلية على مستوى الولايات والبلديات من خلال تجسيد التضامن والتعاون ما بين بلديات وولايات الوطن لتقليص الفوارق الاقتصادية والتنموية بينها(يامة، 2017، ص، ص605-607).

4- البلدية: البلدية في الجزائر نمط من التنظيم الإداري اللامركزي وهي الوحدة الإقليمية الإدارية الأساسية، يهدف إلى تنظيم الشؤون المحلية وإدارتها من طرف السكان المحليين بأنفسهم بواسطة هيئات منتخبة، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتقوم بجميع الأعمال المتعلقة بتنظيم المنطقة التابعة لها وتطويرها وإصلاحها، وتختص باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنظيم وتسيير الشؤون المحلية، وقد عرفها الميثاق الوطني" بأنها الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أما المادة الأولى من قانون 08/09 فعرفتها كما يلي" البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية تتمتع الشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون(عبيرات، 2018، ص84).

ثانيا- تحديات الجباية المحلية: لقد كان الهدف الرئيسي من كل الإصلاحات الجبائية المتعاقبة التي قامت بها الجزائر خاصة التي تمس الضرائب المحلية هو إعطاء المزيد من الأهمية للجباية المحلية، وزيادة حصيلة الجماعات المحلية من مختلف الضرائب والرسوم المباشرة منها أو غير المباشرة، غير أن هذه

الإصلاحات والإجراءات لم تحقق الهدف المرجو منها مما يتطلب إعادة النظر فيها وتقييمها وإجراء العديد من الإصلاحات والتعديلات عليها"(دلالجة 2017، ص32)، وتتمثل الصعوبات التي تواجهها الجباية المحلية في ضعف مواردها، ومن ثمة تدهور الوضعية المالية المحلية عموما والجباية المحلية خصوصا، ويمكن عرض بعض الأسباب لهذا التدهور والضعف كما يلي:

1- التهرب الضريبي: هو قيام المكلف بالضريبة بالتملص من دفع جزئها أو كلها قبل التاريخ المحدد لدفعها أو خلال عملية الدفع باستخدام العديد من الوسائل غير المشروعة مما يمس بحصيلة النظام الضريبي (حساني وآخرون، 2019 ص57).

2- الغش الضريبي: هي عملية يقوم بها المكلف بهدف تخفيض الضريبة المستحقة عليه، إما بصورة كلية أو جزئية من خلال إخفاء كل أو بعض عناصر المادة الخاضعة للضريبة، فهي عملية غير قانونية، تتحقق بمخالفة القواعد القانونية السائدة، يترتب عليها آثار سلبية على الحصيلة الضريبية (حراق، بوزيد، 2018، ص175).

3- العجز المادي للبلديات: من الناحية القانونية الجماعات المحلية مجبرة على احترام مبدأ توازن الميزانية ففي حال وجود نقص في التحصيل الجبائي على الصندوق المشترك أن يخصص نسبة من الموارد لتغطية عجز ميزانيات الجماعات المحلية، إلا أن ضخامة العجز المالي للبلديات يجعل هذه النسبة لا تغطي هذا العجز وهذا نظرا للعدد المتزايد والكبير للبلديات العاجزة (رجراج 2014، ص60).

ويتم تدعيم هذا الصندوق بنسبة معينة من الضرائب تقتطع من قسم التسيير وقسط من قسم التجهيز والاستثمار، حيث أنه يتم بموجب هذه النسب تزويد ميزانية البلديات ذات الموارد الضعيفة بمالية استثنائية، وهذا في حالة إصابتها ببعض الكوارث الطبيعية أو تعرضها لأزمات وغيرها من الحوادث المتوقعة. (صياف، 2017، ص970)، وقد كلف هذا الصندوق بما يلي:

-العمل على تعاضد الوسائل المالية للجماعات المحلية الموضوعة تحت تصرفها.

-توزيع المخصصات المالية المدفوعة من قبل الدولة لفائدة الجماعات المحلية.

-تخصيص إجمالي للتسيير للجماعات المحلية لتغطية النفقات الإجبارية ذات الأولوية.

-توجيه مساهمات مالية في حالة الكوارث والطوارئ للجماعات المحلية.

-تقديم مساهمات لإنجاز مشاريع التجهيز في إطار التعاون المشترك بين البلديات.

-منح إعانات لفائدة البلديات لإعادة تأهيل المرفق العام المحلي.

-المساهمة في تمويل أعمال تكوين المنتخبين وموظفي إدارة الجماعات المحلية وتحسين مستواهم (بن عياش، سباش، 2019، ص357).

-دفع مخصصات للجماعات المحلية، وعلى هذا الأساس فقد نصت المادة 06 من المرسوم التنفيذي 14-116على أن الصندوق يكلف في إطار مهامه بدفع المخصصات الآتية لفائدة الجماعات المحلية من صندوق التضامن:

-تخصيص إجمالي للتسيير: 60٪.

-تخصيص إجمالي للتجهيز والاستثمار: 40٪.

ويقيد في حساب هذا الصندوق:

- الإيرادات:

-مداخيل الضرائب وحصص الضرائب التي يخصصها التشريع ساري المفعول. (صياف، ص970).

-جميع الموارد التي توجه له بموجب القانون.

-متبقي القروض المؤقتة الممنوحة لتمويل مشاريع منتجة للدخل.

-الرصيد الناتج عن تصفية الضرائب والرسوم التي تعود لصندوق الضمان للجماعات المحلية.

-الهبات والهدايا.

- النفقات:

-منح معادلة بالتساوي، تخصيص الخدمة العمومية، إعانات استثنائية إعانات التجهيز، إعانات التكوين والدراسات والبحوث، القروض المؤقتة الممنوحة لتمويل مشاريع منحة للدخل، الاعتمادات الممنوحة لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية (صياف، ص970).

ثانيا- الإطار الميداني للدراسة

1- حدود الدراسة: بلدية شير هي إحدى بلديات ولاية باتنة وهي من أقدم البلديات تقع بدائرة ثنية العابد بواد يسمى واد عبدي يحدها شمالا بلدية بوزينة شرقا بلدية ثنية العابد جنوبا بلدية تيغانيمين وغربا بلدية منعة، أنشأت بمرسوم رئاسي رقم: 84/09 بتاريخ: 1984/02/04 المتضمن التقسيم الإداري الجديد وكانت تابعة لبلدية ثنية العابد من سنة 1964 إلى غاية 1984.

2- منهجية الدراسة: من أجل الإجابة عن مختلف التساؤلات المطروحة، والتي تعكس إشكالية البحث ومن أجل اختبار صحة الفرضيات المذكورة أعلاه فقد تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي للبحث، حيث يتم استخدام المنهج الوصفي من خلال التطرق لمختلف المفاهيم المدرجة في البحث، أما المنهج التحليلي فقد تم الاعتماد عليه في الدراسة التطبيقية.

3- مناقشة نتائج الدراسة:

3-1 مناقشة نتائج الفرضية الأولى: تختلف نسب عوائد الموارد الجبائية للبلية وقد تكون هناك موارد جبائية أساسية لها أكبر عائد .

الجدول رقم1: نسبة مساهمة كل من الرسم على النشاط المهني وبيع المنتوجات والخدمات "الرسم على القيمة المضافة" وضرائب أخرى مباشرة والضريبة الوحيدة الجزافية من مجموع الجباية المحلية لبلدية شير للفترة(2015-2018).

السنة مصدر /نسبة	المبلغ (دج) 2015	المبلغ (دج) 2016	المبلغ (دج) 2017	المبلغ (دج) 2018
مج الموارد الجبائية	7.012.574.47	6.961.599.04	5.870.635.76	8.685.586.49
الرسم على النشاط المهني	3.316.034.94	1.891.000.22	1.520.427.27	2.495.595.96
نسبة مساهمة النشاط المهني	٪47.29	٪27.16	٪25.90	٪28.73
بيع المنتوجات والخدمات	1.024.163.03	1.191.587.52	1.188.297.29	1.631.190.02
نسبة مساهمة بيع المنتوجات والخدمات	٪14.60	٪17.12	٪20.24	٪ 18.78
ضرائب أخرى مباشرة	932.818.17	1.530.582.48	1.061.811.49	1.449.905.32
نسبة مساهمة ضرائب أخرى مباشرة	٪13.30	٪21.99	٪18.09	٪16.69
الضريبة الوحيدة الجزافية	908.060.67	1.530.582.48	1.061.811.49	1.440.755.32
نسبة مساهمة الضريبة الوحيدة الجزافية	٪12.95	٪21.99	٪18.08	٪16.59

المصدر: من إعداد الباحث بناء على جدول المصادر الجبائية لبلدية شير للفترة(2015-2018).

متوسط نسبة مساهمة هذه الموارد هو 84.875٪ من مجموع إيرادات التسيير لبلدية شير، أما باقي الرسوم والمتمثلة في رسم التطهير، الرسم على الذبح رسم الحفلات، تأجير المنقولات والعقارات، رسوم على الطرق وأماكن التوقف، الرسم الإجمالي الوحيد على تأدية الخدمات تساهم فقط بمتوسط 15.125٪.

وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى تختلف نسب عوائد الموارد الجبائية وقد تكون هناك موارد جبائية أساسية لها أكبر عائد لبلدية شير دون غيرها من الموارد.

-كما نستنتج أن الموارد الأساسية لبلدية شير هي على التوالي: الرسم على النشاط المهني، بيع المنتوجات والخدمات "الرسم على القيمة المضافة" ضرائب أخرى مباشرة، الضريبة الوحيدة الجزافية، أما الموارد الثانوية لبلدية شير هي كالتالي:

-تأجير المنقولات والعقارات، رسوم عل الطرق وأماكن التوقف، الرسم الإجمالي الوحيد على تأدية الخدمات، رسم الحفلات، رسم التطهير.

-كما نلاحظ أن الرسم على الذبح في بلدية شير معدوم على مدار السنوات محل الدراسة وهذا دليل على عدم توفر مذابح في البلدية.

الجدول رقم 2: قياس الوضع المالي لبلدية شير للفترة(2015-2018).

السنة	2015	2016	2017	2018
مجموع الإيرادات	7.012.574.47	6.961.599.04	5.870.635.76	8.685.586.49
الفرق		-50.975.43	+2.814.950.73	
نسبة الفرق		-٪0.73	٪32.41	
متوسط مجموع الإيرادات		7.132.598.94		
متوسط النسبة لقياس الوضع المالي على مدار 4 سنوات		٪9.69		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدولين رقم 03-06.

من خلال الجدول رقم 2 نلاحظ ما يلي:

-نسبة الفرق لمجموع الموارد الجبائية خلال السنتين 2015-2016 هي0.73٪ والتي تعبر عن الانخفاض وذلك راجع إلى تراجع النشاط التجاري في المنطقة وغياب أعوان التحصيل.

-نسبة الفرق لمجموع الموارد الجبائية خلال السنتين 2017-2018 هي 32.41٪ والتي تعبر عن الارتفاع وذلك راجع إلى تطور النشاط التجاري والحرص على تحصيل جميع الضرائب والرسوم.

نلاحظ من خلال حسابنا لمتوسط الوضع المالي على مدار 4 سنوات لبلدية شير بعض التذبذب في الإيرادات، نستنتج أن الوضع المالي بالمتوسط على مدار 4 سنوات متزايد بنسبة 9.69٪ وهي نسبة جيدة تدل على تطور الموارد الجبائية لهذه البلدية.

3-2- مناقشة نتائج الفرضية الثانية: يقاس تحقيق البلدية لأبعاد التنمية المحلية المستدامة بمدى نسبة الإنفاق على مشاريع التنمية المحلية المستدامة.

الجدول رقم3: مشاريع التنمية المحلية المستدامة لبلدية شير للفترة(2015-2018).

911	برامج البلدية للتنمية المحلية المستدامة	2015	2016	2017	2018
912	المساهمة في أعباء التعليم	3395909.46	3.425.868.46	4.454.226.46	10.838.888.46
914	الشباب والرياضة والثقافة	00	1000000.00	788262.97	541556.65
920	المساعدة الاجتماعية المباشرة	4.423.220.00	4.011.781.00	4.224.548.00	9.000.131.65
921	النظافة العمومية والاجتماعية	00	00	00	00
922	المصالح والمؤسسات الاجتماعية	00	00	00	00
930	المشاركة في التنمية الاقتصادية	00	00	00	00
950	البنايات والتجهيزات الإدارية	3.440.340.00	1.619.240.00	1.387.740.00	1.363.010.00

951	الطرق	00	00	00	00
952	الشبكات المختلفة	00	00	00	00
953	التجهيزات المدرسية والرياضية والثقافية	480.000.00	480.000.00	499.950.00	49.9950.00
954	التجهيزات الصحية والاجتماعية	70.000.00	00	49.363.88	505.418.37
955	التوزيع النقل، المواصلات	3.889.116.14	5.986.777.08	7.553.389.69	5.957.843.23
965	التعمير والإسكان	00	00	00	00
المجموع		15.698.585.60	16.523.666.54	18.957.481.00	28.706.798.36

المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات رئيس قسم الشؤون المالية والاقتصادية لبلدية شير بناء على الحساب الإداري للسنوات المعنية.

من الجدول نلاحظ أن النفقات الخاصة ببلدية شير لمشاريع التنمية المحلية المستدامة في تغير مستمر وارتفاع وتطور وهذا ما يعبر عن التطور والزيادة في الموارد الخارجية (FCCL-PCD) والتي تساهم في تطوير التنمية المحلية المستدامة من خلال الزيادة في الإنفاق على مشاريع التنمية المحلية المستدامة.

ومن خلال جدول مشاريع التنمية المحلية المستدامة لبلدية شير للفترة 2015-2018 نلاحظ أن البلدية تنفق بالدرجة الأولى على التوزيع والنقل والمواصلات والدرجة الثانية المساهمة في أعباء التعليم، والدرجة الثالثة المساعدة الاجتماعية المباشرة، وأخيرا صيانة البنايات والتجهيزات الإدارية.

كما هو ملاحظ من خلال الجدول نفسه أن البلدية لا تنفق على النظافة العمومية أي أنها مهملة للبعد البيئي للتنمية المحلية المستدامة، وأيضا المشاركة في التنمية الاقتصادية يعتبر انفاقها منعدما أيضا وهذا لا يحقق البعد الاقتصادي، كما أنها لا تنفق على الطرق والشبكات المختلفة والتعمير والإسكان في السنوات محل الدراسة.

الجدول رقم4: نسب الإنفاق على كل من التوزيع والنقل والمواصلات المساهمة في أعباء التعليم المساعدة الاجتماعية المباشرة والبنايات والتجهيزات الإدارية لبلدية شير للفترة (2015-2018).

السنة / النسبة	المبلغ (دج) 2015	المبلغ (دج) 2016	المبلغ (دج) 2017	المبلغ (دج) 2018
مجموع نفقات مشاريع التنمية المحلية المستدامة	15.698.585.60	16.523.666.54	18.957.481.00	28.706.798.36
التوزيع، النقل المواصلات	3.889.116.14	5.986.777.08	7.553.389.69	5.957.843.23
نسب الإنفاق على توزيع النقل المواصلات	٪24.77	٪24.77	٪39.84	٪20.75
المساهمة في أعباء التعليم	3.395.909.46	3.425.868.46	4.454.226.46	10.838.888.46
نسب الإنفاق على أعباء التعليم	٪21.63	٪20.73	٪23.50	٪37.76
المساعدة الاجتماعية المباشرة	4.423.220.00	4.011.781.00	4.224.548.00	9.000.131.65
نسب الإنفاق على المساعدة الاجتماعية المباشرة	٪28.17	٪24.28	٪22.28	٪31.35
البنايات والتجهيزات الإدارية	3.440.340.00	1.619.240.00	1.387.740.00	1.363.010.00

نسب الإنفاق على البنايات والتجهيزات الإدارية	٪21.91	٪9.80	٪7.32	٪4.75

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم03.

الشكل رقم01: نسب الإنفاق على كل من التوزيع والنقل والمواصلات المساهمة في أعباء التعليم، المساعدة الاجتماعية المباشرة والبنايات والتجهيزات الإدارية لبلدية شير للفترة(2015-2018).

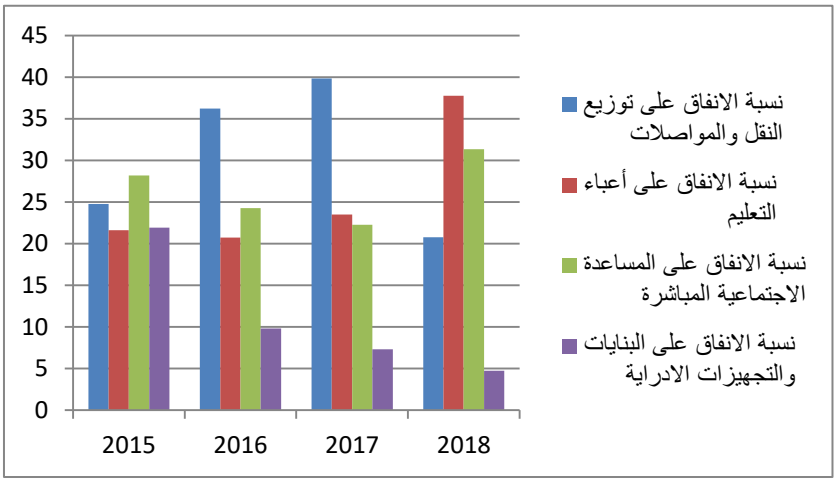

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول رقم4.

من خلال الجدول والمنحنى البياني نلاحظ أن بلدية شير على مدار سنوات الدراسة تسعى لتحقيق البعد الاجتماعي بصورة كبيرة من خلال دراسة الإنفاق على مشاريع التنمية المحلية المستدامة ودليل ذلك إنفاقها الأساسي على توزيع النقل المواصلات، المساهمة في أعباء التعليم، المساعدة الاجتماعية المباشرة وبجمع نسب هذه النفقات نثبت اهتمامها بالبعد الاجتماعي على مدار السنوات محل الدراسة.

-متوسط معدل تحقيق البعد الاجتماعي 82.82٪ وهو معدل مرتفع جدا وهذا يدل على إهمال أبعاد التنمية المحلية المستدامة الأخرى، بالإضافة إلى

اهتمامها القليل والشبه المنعدم بالبعد التقني الإداري فمتوسط معدل تحقيق البعد التقني الإداري قدر بنسبة 10.94٪، وهي نسبة ضعيفة.

ومن خلال ما سبق ومن جدول مشاريع التنمية المحلية المستدامة لبلدية شير للفترة 2015-2018 نلاحظ أن البلدية لا تنفق على النظافة العمومية أي أنها مهملة للبعد البيئي للتنمية المحلية المستدامة وأيضا المشاركة في التنمية الاقتصادية يعتبر إنفاقها منعدما أيضا وهذا لا يحقق البعد الاقتصادي وهذا ما يثبت صحة الفرضية 2 والمتمثلة في يقاس مدى تحقيق البلدية لأبعاد التنمية المحلية المستدامة بمدى نسبة الإنفاق على مشاريع التنمية المحلية المستدامة.

3-3 - مناقشة نتائج الفرضية الثالثة مساهمة صندوق الضمان والتضامن الاجتماعي في تمويل مشاريع التنمية المحلية بنسبة معتبرة.

الجدول رقم5: حوصلة تقييمية لمساهمة الجباية المحلية إيرادات قسم التسيير في التنمية المحلية.

السنة / المجموع	المبلغ (دج) 2015	المبلغ (دج) 2016	المبلغ (دج) 2017	المبلغ (دج) 2018
مجموع المصادر الجبائية قسم التسيير	7.012.574.47	6.961.599.04	5.870.635.76	8.685.586.49
مجموع نفقات مشاريع التنمية المحلية PCD	15.698.585.60	16.523.666.54	18.957.481.00	28.706.798.36
نسبة مساهمة الجباية م في مشاريع ت م.م PCD	٪44.67	٪42.13	٪30.97	٪30.26
مبلغ مساهمة صندوق الضمان والتضامن للجماعات الإقليمية FCCL	8.686.011.13	9.562.067.50	1.308.6845.24	20.021.211.87
نسبة مساهمة صندوق الضمان والتضامن للجماعات الإقليمية FCCL	٪55.33	٪57.87	٪69.03	٪69.74

المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات رئيس قسم الشؤون المالية والاقتصادية لبلدية شير.

الشكل رقم2: منحنى بياني يمثل حوصلة تقييمية لمساهمة الجباية المحلية لإيرادات قسم التسيير في التنمية المحلية المستدامة لبلدية شير للفترة(2015-2018).

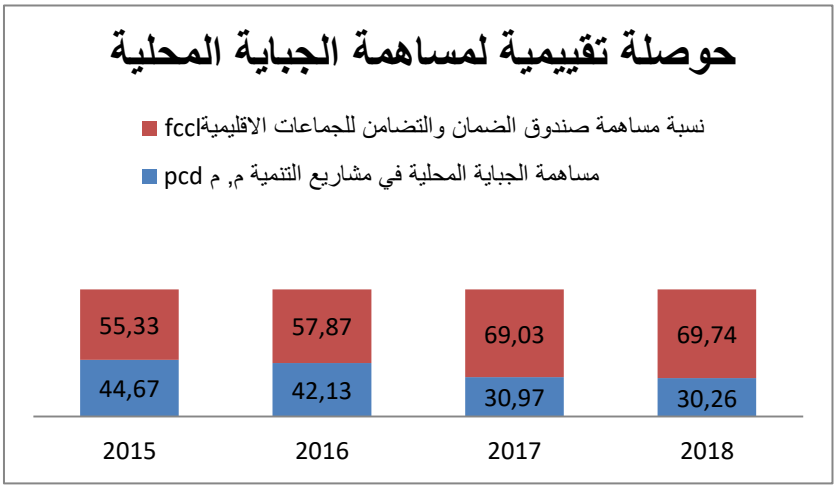

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم05.

من خلال جدول حوصلة تقييمية لمساهمة الجباية المحلية المستدامة لبلدية شير للفترة(2015-2018)، والمنحنى البياني نلاحظ أن نسبة مساهمة صندوق الضمان والتضامن للجماعات الإقليمية هي أعلى نسبة في المساهمة في تغطية هذه النفقات، حيث بلغت المساهمة في التمويل لهذه المشاريع سنة 2015 بنسبة 55.33٪ من مجموع نفقات مشاريع التنمية المحلية المستدامة في حين ساهمت الجباية المحلية بنسبة 44.67٪، ثم ارتفعت مساهمة الصندوق سنة 2016 إلى 57.87٪ وانخفضت نسبة مساهمة الجباية المحلية إلى 42.13٪ استمرت مساهمة الصندوق في الارتفاع لتصل سنة 2017 إلى 69.03٪ واستمرت نسبة مساهمة الموارد المحلية في الانخفاض لتصل إلى نسبة مساهمة مقدرة ب 30.97٪، لتصل إلى أعلى مساهمة للصندوق سنة 2018 بنسبة 69.74٪ وأدنى نسبة مساهمة للموارد المحلية ب 30.26٪.

مما سبق نستنتج أن أحسن سنة لتمويل الصندوق لنفقات مشاريع التنمية. م. م هي سنة 2018 بنسبة 69.74٪، وهذا يعود إلى تراجع عوائد الجباية المحلية

للبلدية، إذ أن متوسط نسبة مساهمة صندوق الضمان والتضامن للجماعات الإقليمية على مدار سنوات الدراسة هو 63٪، ومتوسط نسبة مساهمة الجباية المحلية لبلدية شير هي 37٪.

وعليه فإنه كلما انخفضت عوائد الجباية المحلية كلما ارتفعت نسبة مساهمة صندوق الضمان والتضامن للجماعات الإقليمية وكذا مخططات التنمية للبلديات وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة يساهم صندوق الضمان والتضامن الاجتماعي في تمويل جزء من مشاريع التنمية المحلية التي تعجز الجباية المحلية عن تمويلها وقد تأخذ بلدية شير ولاية باتنة كنموذج إعانات من صندوق الضمان والتضامن للجماعات الإقليمية لتمويل جزء من نفقات مشاريع التنمية المحلية المستدامة.

3-4- تقييم الجباية المحلية لبلدية شير ومدى فعاليتها في التنمية المحلية المستدامة للفترة(2015-2018).

سوف يتم دراسة هذا الجانب عن طريق تقييم إيرادات قسم التسيير لبلدية شير ولاية باتنة اعتمادا على نتائج الجدول رقم1، مع افتراض أن الموارد الجبائية لهذه البلدية تمول نفقات مشاريع التنمية المحلية المستدامة باعتبار أن البلدية لها شخصية معنوية واستقلال مالي، وذلك بهدف تبيان القسط الذي تساهم به المالية المحلية في هذه المشاريع ونسبة باقي الإنجاز الذي يقع على عاتق الدولة وهذه الموارد تختلف من بلدية إلى أخرى وذلك لعدم توفر بعض الموارد في بعض البلديات، فمن خلال نتائج الجدول نلاحظ أن الإيرادات الخاصة ببلدية شير في تغير مستمر، فبعدما كانت سنة 2015 بمبلغ 7.012.574.47 دج انخفضت إلى 6.961.599.04 دج سنة 2016 واستمرت في الانخفاض لتصل إلى 5.870.635.76 دج سنة 2017 لترتفع إلى 8.685.586.49 دج سنة 2018 وهو ارتفاع ملحوظ مقارنة بسنة 2016 وهذا ما يعبر عن تطور مواردها الجبائية الأساسية الرسم على النشاط المهني، بيع المنتوجات والخدمات "الرسم على القيمة المضافة"، ضرائب أخرى مباشرة، الضريبة الوحيدة الجزافية والتي قد

تساهم في تطوير التنمية المحلية المستدامة من خلال الزيادة في الإنفاق على مشاريع التنمية المحلية المستدامة.

وتؤخذ في كل سنة نسبة 10٪ من مجموع مصادر البلدية تخزينا تمول مشاريع التنمية المحلية الممولة ذاتيا والباقي يمول نسبة من نفقات التسيير ويقوم FCCL بمنح البلدية منحة استثنائية للتوازن.

انطلاقا من الجدول رقم1 تم التوصل إلى المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم3: نسب مساهمة كل من الرسم على النشاط المهني وبيع المنتوجات والخدمات "الرسم على القيمة المضافة" وضرائب أخرى مباشرة والضريبة الوحيدة الجزافية في الجباية المحلية لبلدية شير للفترة(2015-2018).

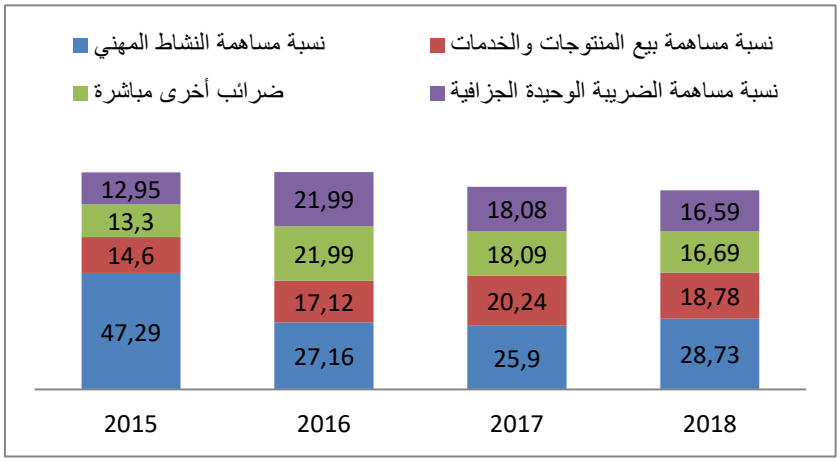

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول رقم01.

انطلاقا من الجدول رقم 01 المصادر الجبائية لبلدية شير على مدار السنوات 2015-2018 والمنحنى البياني سوف نقوم بتحليل وتقييم هذه المصادر، إذ نلاحظ أن الرسم على النشاط المهني هو أعلى إيراد للبلدية، حيث بلغ أعلى مساهمة سنة 2015 47.29٪ من مجموع الموارد الجبائية، ثم انخفض سنة 2016 إلى 27.16٪ من (م. م. ج) واستمر في الانخفاض سنة 2017 إلى 25.90٪ وارتفع بقيمة ملحوظة سنة 2018 ليصل إلى 28.73٪ وتفسير

انخفاضه في 2016 و2017 قد يكون بسبب تراجع النشاطات التجارية والصناعية والأرباح المهنية وأرباح الشركات، أو غياب دور أعوان التحصيل.

ومما سبق نستنتج أن أحسن سنة لعوائد الرسم على النشاط المهني هي سنة 2015 بنسبة 47.29٪، وهذا راجع لوجود النشاطات الصناعية والتجارية وارتفاع حجم الأرباح المهنية لتلك السنة.

ثم حساب بيع المنتوجات والخدمات والذي استمر في الارتفاع من سنة 2015 بنسبة 14.60٪ من مجموع الموارد الجبائية، وبلغ سنة 2016 نسبة 17.12٪ من مجموع الموارد، ليرتفع سنة 2017 ليصل إلى 20.24٪ من مجموع الموارد وهي أعلى نسبة له، ليصل لنسبة 18.78٪ سنة 2018 وهي نسبة منخفضة بالنسبة لسنة 2017 وهذا بسبب ارتفاع مجموع عوائد الجباية المحلية لبلدية شير سنة 2018 وهذا دليل على قيام البلدية بنشاطات تجارية متمثلة في بيع منتجات أو تقديم خدمات وقيامها بتحصيل مبالغ الرسوم على القيمة المضافة، ثم يليه مورد الضرائب الأخرى المباشرة الذي استمر في الارتفاع في مساهمته حيث قدر في سنة 2015 بنسبة 13.30٪ من مجموع الموارد، ثم ارتفع سنة 2016 إلى 21.99٪ من مجموع الموارد وبنسبة 18.09٪ سنة 2017 ليصل سنة 2018 إلى 16.69٪، وكما هو ملاحظ أن مبالغ مورد الضرائب الأخرى المباشرة لسنتي 2017 و2018 ارتفعت لكن نسبة مساهمتها في موارد الجباية المحلية انخفضت وهذ راجع إلى ارتفاع مجموع عوائد الجباية المحلية لبلدية شير للسنتين.

في الأخير مورد الضريبة الوحيدة الجزافية الذي كان منخفضا سنة 2015 بنسبة 12.95٪ من مجموع الموارد مقارنة مع سنوات الدراسة وذلك راجع إلى انخفاض أنشطة بيع البضائع وقلة ممارسي النشاطات الحرفية وأنشطة تأدية الخدمات التابعة لفئة الأرباح الصناعية والتجارية، ثم ارتفعت سنة 2016 لتصل إلى 21.99٪، وانخفضت سنة 2017 لتصل إلى 18.08٪، ثم ارتفعت سنة 2018 لتصل إلى 16.59٪ كما يلاحظ نفس الملاحظة السابقة.

خاتمة

من خلال دراستنا تبين لنا أن عوائد الجباية المحلية متذبذبة وضعيفة لبلدية شير ولاية باتنة ولا يمكنها تغطية إلا جزءا بسيطا في التنمية المحلية على اعتبار أنها بلدية فقيرة ولهذا تعتمد بشكل أساسي على الإعانات الخارجية في تدعيم التنمية المحلية المستدامة وأهمها (مخططات التنمية للبلديات، وصندوق الضمان والتضامن للجماعات الإقليمية)، ومنه كلما قلت الإيرادات الجبائية المحلية تم تعويضها بالإعانات الخارجية، نجد في البلديات الغنية ذات الجباية المحلية الجيدة تساهم بنسب معتبرة في مشاريع التنمية المحلية، ومن خلال دراستنا الميدانية هذه توصلنا لمجموعة من النتائج وهي كالآتي:

-أحسن سنة لعوائد الرسم على النشاط المهني هي سنة 2015 بنسبة 47.29٪، بناء على الجدول رقم 1 وهذا راجع لتواجد النشاطات الصناعية والتجارية وارتفاع حجم الأرباح المهنية تلك السنة.

-بلغ مورد بيع المنتوجات والخدمات أعلى نسبة له سنة 2018 بقيمة 18.78٪ وهذه النسبة منخفضة بالنسبة لسنة 2017 وهذا بسبب ارتفاع مجموع عوائد الجباية المحلية لبلدية شير سنة 2018.

-الضريبة الوحيدة الجزافية منخفضة سنة 2015 بنسبة 12.95٪ من مجموع الموارد مقارنة مع سنوات الدراسة وذلك راجع إلى انخفاض أنشطة بيع البضائع والأشياء وقلة ممارسي النشاطات الحرفية وأنشطة تأدية الخدمات التابعة لفئة الأرباح الصناعية والتجارية.

-الرسم على الذبح في بلدية شير معدوم على مدار السنوات محل الدراسة وهذا دليل على عدم توفر مذابح في البلدية.

-الوضع المالي بالمتوسط على مدار 4 سنوات متزايد بنسبة 9.69٪ وهذه نسبة جيدة تدل على تطور الموارد الجبائية لهذه البلدية.

- تعتبر البلدية كجماعة أولى من جماعات الدولة التي تباشر أعمال التنمية المحلية المستدامة.

-تفسير انخفاض نفقات التوزيع، النقل، المواصلات في 2018 هو ارتفاع مجموع النفقات الأخرى لمشاريع التنمية المحلية المستدامة، وأحسن سنة للإنفاق على كل من التوزيع والنقل والمواصلات هي 2017 بنسبة 39.84٪ وهذا راجع إلى تواجد نشاطات التوزيع والنقل في تلك السنة.

-المساهمة في نفقات أعباء التعليم لتصل لأعلى نسبة 37.76٪ سنة 2018 وهذه النسبة مرتفعة بالنسبة للسنوات محل الدراسة وهذا دليل على تحقيق البلدية للبعد الاجتماعي للأجيال المستقبلية من خلال توفيرها متطلبات التعليم والجو الملائم له.

-كلما انخفضت عوائد الجباية المحلية كلما ارتفعت نسبة مساهمة صندوق الضمان والتضامن للجماعات الإقليمية في تمويل مشاريع التنمية المحلية المستدامة، حيث يساهم هذا الأخير في تمويل بعض المشاريع التي تعجز الجباية المحلية عن تمويلها.

-أن البلدية لا تنفق على النظافة العمومية والاجتماعية أي أنها مهملة للبعد البيئي للتنمية المحلية المستدامة، وأيضا المشاركة في التنمية الاقتصادية يعتبر انفاقها منعدما أيضا وهذا لا يحقق البعد الاقتصادي، كما أنها لا تنفق على الطرق والشبكات المختلفة والتعمير والاسكان في السنوات محل الدراسة.

-بعد تخفيض الدولة لقيمة الإعانات تعتبر كبداية لتشجيع البلديات على الاعتماد على مواردها الذاتية ولكن هذا المبدأ لا ينطبق على البلديات الفقيرة.

-كلما ارتفعت عوائد الجباية المحلية كلما صاحبها عدم الاعتماد على الإيرادات الخارجية وبالتالي تنمية محلية مستدامة ممولة ذاتيا.

-متوسط معدل تحقيق البعد الاجتماعي هو 82.82 ٪، وهو معدل مرتفع جدا ويدل على إهمال أبعاد التنمية المحلية المستدامة الأخرى.

-متوسط معدل تحقيق البعد التقني الإداري قدر بنسبة 10.94٪ وهي نسبة ضعيفة جدا.

-نسبة عوائد الضرائب والرسوم التي تعود إلى البلدية دون سواها فعوائد هذه الموارد بالنسبة لبلدية شير ضعيفة جدا وذلك لأن معظم الخاضعين لهذه الرسوم لا يدفعون في غياب أعوان التحصيل على مستوى الخزينة.

-ترفع إعانات الدولة في الإيرادات للجماعات الإقليمية.

-تهتم بلدية شير بالدرجة الأولى بالبعد الاجتماعي وذلك لكونها بلدية نائية وهذا ما يساهم في التنمية المحلية بشكل غير مباشر وعلى الأمد البعيد والمتوسط.

وانطلاقا من هذه النتائج توصي هذه الراسة بما يلي:

-العمل على توفير الآليات التي تسمح بتوفير موارد جديدة لتخفيض الاعتماد على إعانات الدولة.

-رفع نسبة حصيلة الضرائب ذات الطبيعة الإقليمية للوحدات الإقليمية.

-تشجيع المناخ الاستثماري المحلي وإعطاء تحفيزات كالأراضي وتخفيضات جبائية للاستثمارات أكثر نحو المشروعات والأنشطة الإنتاجية وذلك لضمان تمويل محلي مستدام.

-تشجيع الزراعة وتربية المواشي والدواجن عن طريق تشجيع استصلاح الأراضي وذلك لعدم توفر الأراضي الصالحة للزراعة في بلدية شير والتسهيل للمواطنين الحصول على رخصة حفر الآبار في المناطق الجافة، وتجسيد الفكر الصناعي على المستوى المحلي بما يسمح بتحقيق نتائج مقبولة في حساب بيع المنتوجات وتأدية الخدمات.

-العمل على تثمين ممتلكات البلدية المنتجة للمداخيل كالسكنات والمحلات التجارية التابعة للبلدية، لما لها من دور تمويلي لمشاريع التنمية المحلية المستدامة حيث توفر للجماعات الإقليمية رصيدا ماليا يمكنها من تغطية نفقاتها في المستقبل.

-توفير مذابح في البلدية وذلك لكونه مورد لا يستغنى عنه بحيث 70٪ من عوائده تعود للبلدية.

-تشجيع البلديات على الاهتمام بالبعد الاقتصادي وذلك لما له من أهمية كبيرة على المستوى المحلي، وعلى مستوى التنمية المحلية المستدامة وذلك ضمانا لمصادر تمويلية جديدة للأجيال المستقبلية.

-العمل على تغيير مفهوم مسيري البلديات، عن طريق القيام بدورات تكوينية للجدوة الاقتصادية وذلك عن طريق تجسيد الأفكار الإنتاجية بالاعتماد على الإيرادات المحلية دون الاعتماد على الإيرادات الخارجية.

-تشجيع البلديات الفقيرة على النهوض بالتنمية الاقتصادية في نفقاتها تحقيقا للبعد الاقتصادي والتوازن الاقتصادي والمالي على الأمد المتوسط والبعيد.

-الاهتمام بالإنفاق على النظافة العمومية تحقيقا للبعد البيئي للتنمية المحلية المستدامة.

المراجع

- بن عياش، سمير، سباش، ليندة(2019). إصلاح نظام الجماعات المحلية في الجزائر: الفرص والقيود(2011-2018).مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية. العدد 6، ص، ص354-380. -حراق، مصباح، بوزيد، امحمد اعمر(2019). تأثير الغش الضريبي على فعالية النظام الجبائي حالة الجزائر(2010-2018). مجلة العلوم التجارية. العدد2، ص، ص174-186.

-حساني، بن عودة وآخرون(2019). جهود الجزائر في مكافحة التهرب الضريبي لدعم التنمية الاقتصادية. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال. العدد2، 2019، ص، ص 50-66.

-دلالجة، سارة(2017). أهمية اصلاح الجباية المحلية في سبيل تحقيق التنمية المحلية. مجلة اقتصاد المال والأعمال. العدد1، ص، ص21-36.

-رجراج، الزوهير (2014). أهمية الجباية المحلية في تمويل وتنمية الجماعات المحلية في الجزائر. مجلة دراسات جبائية. العدد1، ص، ص 43-71.

-عبيرات، لخضر(2018). أهمية الجباية المحلية في تعزيز الاستقلالية المالية لتسيير ميزانية الجماعات المحلية(البلدية). مجلة دراسات العدد الاقتصادي. العدد2، ص، ص 79-100.

-عجلان، العياشي(2014). حوكمة الجباية المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة حالة ولاية المسيلة(2008-2011). مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. العدد14، ص، ص 163-210.

-صياف، عصام(2017). صندوق الضمان والتضامن ودوره في تمويل البلديات في الجزائر. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية. العدد11، ص، ص 960-981.

-محرز، صالح وآخرون(2019). كفاءة ومعوقات البرامج التنموية للجماعات المحلية في ترقية عملية التنمية المحلية المستدامة. مجلة التكامل الاقتصادي. العدد 2، ص، ص28-39.

-يامة، ابراهيم(2017). مدى مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في إنعاش التنمية المحلية" دراسة نظرية تقييمية. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات. العدد5، ص، ص 603-627.

-Garcia, Juan Milán and all(2019). Sustainable local development: an overview of the state of knowledge .journal resources. v31, p, p 1-18.